

الأهمية المتصاعدة للصناديق السيادية في العالم، مع الإشارة الى فكرة إنشاء مشروع صندوق سيادي عراقي*

أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي

الباحثة: دعاء محمد نعمة الزبيدي

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

تاريخ استلام البحث: 2014/4/14 تاريخ قبول النشر: 2014/9/1

المستخلص

إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي اجتاحت الاقتصاد العالمي أَلقت بظلالها على الاقتصاديات الأخرى ولاسيما الاقتصاد العراقي .

فضلاً عما حصل بعد عام 2003 من تحول في بنية الاقتصاد العراقي من التخطيط المركزي الشامل إلى اقتصاد السوق، جعلت من مسألة التفكير بالمستقبل وأجياله ضرورة ملحة تتطلب السعي الجاد لمعالجة ما تعرض له الاقتصاد العراقي وكيفية استفادة شعبه من ثرواته الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز فالأنظمة المتعاقبة على حكمه لم تعش في اجواء الهدوء والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

ما تقدم وغيره كان مبرراً لتبني فكرة المشروع المقترح لإنشاء صندوق سيادي عراقي لإعادة اعمار العراق في ظل تخلف البنى التحتية والفساد الإداري والمالي لا سيما انه يتوقع في العراق ان تزداد كل من الاحتياطات والانتاج من النفط الخام بعد استكمال جولات التراخيص النفطية مما يسهم في تنامي دورة النفط في العالم وما يوفره من موارد مالية كبيرة. تلزم الحكومات العراقية التفكير جدياً في إيجاد طرق جديدة لاستثمار هذه الموارد خاصة إن هنالك ضرورة ملحة في الاعتماد على مجموعة من الوسائل والاجراءات التي من شأنها اصلاح الاقتصاد العراقي لكي يوفر بيئة ملائمة للاستثمار لما يميز العراق من وفرة في موارده و ثرواته الطبيعية والبشرية وامتلاكه احتياطات كبيرة من الموارد وتنوع المهارات التي تساعد في هذا المجال.

يمكن القول إن هذا البحث هو محاولة جادة للتفكير في المشروع المقترح لإنشاء صندوق سيادي عراقي يضمن للأجيال القادمة الاستفادة من ثرواته الناضبة.

ولغرض تحقيق اهداف البحث قسم على ثلاث فصول تناول الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للصناديق السيادية. في حين اهتم الفصل الثاني بالتحولات في الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 وركز الفصل الثالث والأخير على مقترح صندوق سيادي عراقي: الدلالات وفرص النجاح. ثم جاءت الاستنتاجات والتوصيات.

The growing importance of sovereign funds in the world, with reference to the idea of setting up Iraqi a sovereign fund **

Prof. Dr. Abidalkareem Jabir Shenjar Alessawi

A research: Dua'a Mohammed Na'amha ALzubeidi

Abstract

Economic and social changes that have swept the global economy, have affected the results on other economies, particularly the Iraqi economy.

As well as what happened post-2003 shift in the structure of the Iraqi economy from comprehensive planning to a market economy. Has made it a matter of thinking about the future and its generations the need is urgent

(*) بحث مستل من الرسالة الموسومة (مشروع مقترح لإنشاء صندوق سيادي عراقي: الدلالات وفرص النجاح) مقدم الى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية.

(**) A research from the Thesis (A suggest project for the establishment of Iraqi a sovereign Fund: implications and opportunities for success) introduced to College of Management and Economic-University of Al-Qadisiya.

require strive to address what has happened in the Iraqi economy and its people how to take advantage of its natural resources, particularly oil and gas.

Based on the offer and other was a justification for adoption of idea of the proposed project to set up a sovereign fund for Iraqi reconstruction of Iraq in light of underdeveloped of infrastructure, and financial and administrative corruption. in particular are expected to increase both reserves and production of crude oil of Iraq. After the completion of the oil licensing rounds which contributes to the growing role of the world's oil. It provides substantial financial resources are required Iraqi governments to give serious thought to find new ways to invest.

We can say that: this research is a serious attempt to think about the proposed project for the establishment of a sovereign Iraqi guarantee fund for future generations to benefit from the impoverished wealth of Iraq.

To achieve the goals of this research, it is divided into three chapters: the first chapter, conceptual and theoretical framework for sovereign funds. Chapter II cared shifts in the Iraqi economy post-2003. Chapter III focused on the proposal to fund a sovereign Iraqi seal and a set of conclusions and recommendations.

المقدمة

لا تزال مسألة الاستخدام الأمثل للأرباح غير المتوقعة والإضافية والتي من غير الممكن التنبؤ بها المتأتية من تصدير سلعة رئيسة مثل النفط الخام مثار جدل بين المختصين، فالأمر يكون مربكاً في كلتا الحالتين. فعندما ترتفع أسعار النفط الخام تحقق عندئذ أصولاً بعملات غير العملة الوطنية ولاسيما العملات القيادية في العالم كالدولار أو اليورو، أو عند انخفاض تلك الأسعار ستكون الدول حينها حرجة في توفير مصادر التمويل إلى موازنتها السنوية وما يترتب على ذلك من تدني مؤشرات التنمية. وعلى هذا الأساس دفعت المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى فكرة تأسيس صناديق للثروة تكرر لضمان واستقرار العائدات أو حماية مصالح أجيال المستقبل من أجل تفادي دورة الازدهار والكساد التي تعد إحدى التداعيات المؤكدة لتذبذب الأسعار.

مشكلة البحث: إن ما تعرض له العراق يعجز عن الوصف على الأقل في كيفية استفادة شعبه من ثرواته الطبيعية في مقدمتها النفط والغاز منذ اكتشافه تجارياً في عشرينيات القرن المنصرم، فالأنظمة المتعاقبة على حكمه حتى يومنا هذا لم تعش في أجواء الهدوء والاستقرار جعلت من مسألة التفكير بالمستقبل وأجياله غائبة وبعيدة. وما حصل عام 2003 هو تغيير جذري في التعامل مع تلك الثروات بعد أن تغيرت فكرة التعاطي مع الصناعة النفطية من خلال تبني الحكومات العراقية لفكرة إقامة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ثم تنفيذها عبر جولات التراخيص النفطية وما متوقع من حصول العراق على وفرة من الأصول الأجنبية لا بد من الاستعداد لمواجهةها واستغلالها بشكل يضمن الاستقرار والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ونرى أن يتم ذلك بإنشاء صندوق ثروة سيادي في العراق.

هدف البحث: من أبرز أهداف البحث ما يلي:

- 1- بيان أهمية الصناديق السيادية في العالم.
- 2- دوافع إنشاء نماذج من هذه الصناديق .
- 3- ضمان التعامل العقلاني مع الفوائض المالية المتحققة من إيرادات النفط العراقي بعد جني ثمار جولات التراخيص النفطية، في ظل مقترح لإنشاء صندوق سيادي عراقي.

فرضية البحث: هل إن مقترح إنشاء صندوق الثروة السيادية للعراق ينسجم مع الواقع الفعلي للعراق واقتصاده في هذه المرحلة أم ما تزال المتطلبات بعيدة عن هذا الواقع .

أسلوب البحث: يحاول البحث استخدام أسلوب التحليل الاستنباطي من خلال دراسة نماذج من الصناديق السيادية للوصول الى فرص نجاحها ومن ثم الاستعانة بالأسلوب الاستقرائي عبر ملاحظات نظرية وعملية عن إمكانات العراق الاقتصادية وفي مقدمتها النفط الخام وصولاً الى جزئية البحث المراد بلوغها.

هيكلية البحث: لغرض تحقيق أهداف البحث قسم على مبحثين. المبحث الأول المفاهيم والأهمية المرتبطة بالصناديق السيادية. المبحث الثاني مبررات الدعوة لإنشاء صندوق سيادي عراقي.

المبحث الأول: المفاهيم والأهمية المرتبطة بالصناديق السيادية أولاً: المفاهيم:

يعد مفهوم صناديق الثروة السيادية من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في الأدبيات الاقتصادية، ونظراً لتعدد وتنوع الصناديق السيادية من حيث أهدافها و مصادر تمويلها، وبدأ هنالك صعوبة في الاتفاق على تعريف واحد مقبول للمعنيين في الشأن الاقتصادي والمالي، ولذا سنحاول استعراض عدد من المفاهيم لصناديق الثروة السيادية التي تناولتها الدراسات الحديثة في هذا الشأن، ولكن بشكل عام إن مفهوم الصناديق هو لفظ اصطلاحي وليس بحسب مفهومه اللغوي إذ إن الصناديق هي للتعبير عن وحدات تنظيمية بصورة مؤسسات مالية.

وفيما يلي استعراض إلى لأبرز المفاهيم:

- فقد ورد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) صناديق الثروة السيادية بأنها (وسائط استثمارية مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي)⁽¹⁾.
 - على وفق مفهوم وزارة الخزانة الأمريكية على أنها عبارة عن (أوعية استثمارية تابعة للحكومة ممولة عن طريق: احتياطي العملات الأجنبية التي تدار من قبل جهاز أو هيئة وبشكل منفصل عن الاحتياطات الرسمية)⁽²⁾.
 - أما صندوق النقد الدولي فمن ناحيته عرّفه على أنها (عبارة عن صناديق استثمار خاصة أسست وأعدت من الحكومات للاحتفاظ بالأصول الأجنبية لأغراض ذات اجل طويل وهي مملوكة لدول تلك الحكومات)⁽³⁾.
 - في حين عرفه معهد كينزي الدولي بأنها (تلك الممولة من احتياجات البنوك المركزية وتهدف إلى تعظيم العوائد المالية بمحددات ومخاطر معينة)⁽⁴⁾.
 - ويمكن الخروج بتعريف شامل لصناديق الثروة السيادية على أنها أوعية استثمارية غير متجانسة مملوكة للدولة ومدارة من جهة مستقلة عن السلطات النقدية و وزارة المالية وتستثمر الجزء الأكبر من أصولها أو كلها خارج الدولة المالكة لها، ويكون تمويلها من خلال الحكومة عن طريق تمويلات بنسب متفاوتة من فوائض التجارة الخارجية، واحتياطات النقد الأجنبي وتستعمل من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كلية⁽⁵⁾.
- ثانياً: الأهمية:**

1- Imf,sovereign wealth funds: Awork Agenda, Working paper (Washington, DC: Imf, 2008), p.4.

2- Eric C.Anderson, Take themoney aundrun, swfs and the demise of American prosperity, London, Green Wood publishing Group Inc, First pub, ishd, 2009, p.5.

3- Global Fin ancalst ability Report, Finanical market Turbulence, causes, consetuernes and policies, Washington Dc, IMF, October 2007, p.46.

4- Mckinmsey Global Institute: at [http:// www.mckincey.com/mig](http://www.mckincey.com/mig) 7

5 - رافع احمد حسن، الصناديق السيادية في الدول النفطية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي (دراسة تجارب دولية) ومحاولة تطبيقها في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص8-9.

بلغت قيمة الأصول في الصناديق السيادية أكثر من (5) تريليون دولار في يوليو عام 2012- مقابل (500) مليار في بداية سنوات التسعينيات من القرن العشرين ثم أخذت تسجل معدلات نمو سنوية تتراوح ما بين (10%) و(20%) وعلى الرغم من متغيرات الأزمة المالية العالمية تبقى السيناريو الأقل اقرب إلى الواقع نتيجة تراجع أسعار الموارد الأولية وعلى رأسها النفط وفي هذا الصدد يشير تقرير نشرته مؤسسة ستانلي مورغان إلى إن أصول الصناديق السيادية ستصل في أفاق 2015 إلى (12) تريليون دولار⁽¹⁾.

ثالثاً: النشأة ومراحل التطور:

إن الصناديق السيادية ظاهرة ليست بالجديدة على الساحة المالية العالمية، حتى وإن عرفت نمواً سريعاً في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة إذ تعود هذه الصناديق إلى الخمسينيات من القرن المنصرم، عندما أنشأت دولة الكويت هيئة الاستثمار الكويتية عام 1953⁽²⁾. ومنذ عام 1965 أصبح هذا الصندوق يستحوذ على ما نسبته (10%) من إيرادات النفط السنوية الكويتية، وفي عام 1986 تجاوزت تراكمات عائدات الصندوق الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الكويتية، نتيجة تصدير النفط الخام من جهة وفي الوقت نفسه ضعف القدرة الاستيعابية من جهة أخرى.

إن ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي والتي لا تتناسب مع العائدات المتراكمة دفعته إلى تأسيس صندوق احتياطي للأجيال القادمة في دولة الكويت⁽³⁾.

هذه الفكرة انسحبت على جميع الدول الرئيسية المصدرة للنفط الخام وتوافق ذلك مع عدم توافر المناخ الاستثماري المناسب في تلك الدول وذلك لضعف الطاقة الاستيعابية على امتصاص تلك الفوائض، نشأت عندها الرغبة في الاستفادة من تلك الفوائض المالية المتراكمة في استثمارها في الخارج في المؤسسات والشركات المالية الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة ولتجنب تلك الحكومات عنصر المخاطرة في حال تراكمها، وعدم استغلالها هي المسبب الرئيسي في تأسيس الصناديق السيادية، وأطلق على هذه الفوائض في البداية مصطلح (البترو دولار) يعني استثمار الفوائض المتحققة من النفط في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ولكن سرعان ما استعيض من ذلك المصطلح بمصطلح (الصناديق السياسية)⁽⁴⁾.

ويشير جدول رقم (1) إلى تطور حجم صناديق الثروة السيادية.

جدول(1) تطور حجم صناديق الثروة السياسية على المستوى العالمي خلال المدة (2007-2012)

البيان	أجمالي الأصول (تريليون دولار أمريكي)	معدل النمو %
ديسمبر 2007	3,259	-
يونيو 2008	3,916	20,159%
ديسمبر 2008	4,140	27,032%
يونيو 2009	3,790	16,293%
ديسمبر 2009	4,022	23,412%
يونيو 2010	4,107	26,020%
ديسمبر 2010	4,406	35,194%
يونيو 2011	4,731	45,167%
ديسمبر 2011	4,830	48,204%
يونيو 2012	5,019	54,004%

Source: Swf Institut, Fund Raukigs, June, 2012, p.12.

1 - سيفن بيرنت، حين يتكلم المال: صناديق الثروة السيادية العربية في خطاب العولمة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، أكتوبر/ تشرين الأول، 2008، ص13.

2 - جاسم مناعي، ظاهرة صناديق الثروة السيادية، أبوظبي: صندوق النقد العربي، مارس 2008، ص1.

3 رافع أحمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص11.

4 هشام حنظل عبد الباقي، رؤية لتفعيل دور صناديق الثروة السيادية لتجنب الأزمات المالية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، جامعة البحرين، السنة الثانية والعشرين، العدد 69، مارس 2010، ص24.

ويلاحظ من خلال الجدول السابق تصاعد معدلات النمو في ديسمبر عام 2008 لتصل (27,032%) ثم انخفضت الى (16,293%) في يونيو 2009 بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية ثم عادت لترتفع الى (48,204%) في ديسمبر عام 2011 ووصل الى أعلى معدل نمو 2012 (54,004%) وهذه النسبة تدل على تطور نمو صناديق الثروة السيادية على المستوى العالمي.

رابعاً: المضامين المرتبطة بـ (صناديق الثروة السيادية)

إن الدور المهم الذي اكتسبته صناديق الثروة السيادية قد أثار كثيراً من الجدل الواسع وأصبحت محملة بكثير من المضامين والإيحاءات السياسية إلى الحد الذي طالب فيه المجتمع الدولي صندوق النقد الدولي ومنظمات دولية أخرى بتحليل القضايا الرئيسية الخاصة بصناديق الثروة السيادية، لذلك فإن تعدد المفاهيم والأهداف للصناديق السيادية أوجد العديد من المضامين الآتية⁽¹⁾:

أ. **المضامين السياسية:** تشمل العلاقة بين الحكومة وإدارة الصندوق وتطبيق مبدأ الحوكمة الرشيدة من خلال فصل الإدارة عن المالك فهي عادة الدولة، وذلك لتحقيق مبدأ السيادة للشعب على موارده والابتعاد عن البيروقراطية الحكومية واعتماد مبدأ التكنوقراط وكذلك ترشيد العلاقة فيما بين السياسة والاقتصاد.

ب. **المضامين الإعلامية:** وتشمل الجوانب الإعلامية كافة من حيث إعداد ونشر التقارير الدورية كافة عن استثمار الصناديق السيادية وكذلك تزويد الحكومة والجمهور والبرلمان بالبيانات وتأسيس موقع الكتروني على الشبكة الالكترونية وتحقيق الشفافية.

ج. **المضامين الاجتماعية:** وتتمثل في الأبعاد الاجتماعية مثل مبدأ توزيع الثروة بين أبناء الجيل الواحد والأجيال القادمة وكذلك مراعاة تمويل المشاريع الاجتماعية ذات المساس المباشر بحياة المواطنين.

د. **المضامين القانونية:** إنها تؤسس بموجب قانون مشروع من البرلمان ويحدد نظامها من حيث مصادر التمويل والاتجاه العام والسياسة العامة كذلك تعيين الهيئة المشرفة (مجلس الأمناء) وتحدد علاقتها بباقي مؤسسات الدولة كما يجب عليها احترام قوانين البلد المضيف لاستثماراتها⁽²⁾.

هـ. **المضامين الاقتصادية:** وتشمل الجوانب المالية والاستثمارية كافة من حيث الاحتفاظ بإدارة الأصول والأهداف الاقتصادية الكلية المتوسطة والطويلة المدى، كذلك بناءها من المصادر المتعددة ومراعاة استراتيجيات الاستثمار الحديثة وإدارة المخاطر والربط مع الميزانية العامة للدولة ومعالجة أخطار المرض الهولندي وإدارة سياسة سعر الصرف وكذلك النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: مسوغات الدعوة لإنشاء صندوق سيادي عراقي

أولاً: المبررات المتعلقة بالاقتصاد العراقي

تتعلق هذه المبررات بسمات وطبيعة الاقتصاد العراقي. كنموذج للاقتصاد الريعي يجعله في حالة من التبعية والانكشاف الاقتصادي والتجاري نحو الخارج فضلاً عن ارتباط حصوله على الموارد المالية بقدرته على تصدير النفط الخام. وللوقوف على واقع سمات وطبيعة الاقتصاد العراقي لا بد من استعراض ما يأتي:

1- مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي:

1 - البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، دور صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي في ظل مبادئ الشفافية والحوكمة ، العدد الثاني ، المجلد الثاني والستون ، 2012 ، ص 10.

2 - واثق علي محي المنصوري ، الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة ، كلية الإدارة الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2010 ، ص 12.

يقسم الاقتصاد العراقي على مجموعة من القطاعات السلعية والاجتماعية الإنتاجية مثل حال أي اقتصاد في العالم. وبوصف الاقتصاد العراقي اقتصاداً ربحياً، يلاحظ هيمنة القطاع الاستخراجي على مكونات الناتج المحلي الإجمالي في العراق، فهذا القطاع هو القطاع الوحيد في الاقتصاد الذي يحقق فائضاً مالياً كبيراً قابلاً لإعادة الاستثمار وكما مبين في الجدول رقم (2).

جدول(2) القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية)
(مليون دولار) للمدة من (2003-2010)

البيانات السنوات	القيمة المضافة (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	نسبة (2:1)
2003	10523	10621	%99
2004	20360	24700	%82
2005	28872	36,243	%79
2006	35,904	54475	%65
2007	46,820	74235	%63
2008	72,571	107672	%67
2009	48,216	97302	%49
2010	62,643	121335	%51

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أعداد مختلفة.
*النسب من إعداد الباحثة.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تباين في النسب للأعوام من (2003 إلى 2010) ناتجاً عن التباين والاختلاف في كل القيم المضافة للسنوات أعلاه، والذي انعكس على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنوات. فالارتفاع في القيمة المضافة من (28,872) في عام 2005 إلى (72,571) لعام 2008 وانخفض إلى (48,216) لعام 2009 ثم ارتفعت (62,643) لعام 2010، ولكن القيمة المضافة بقيت أقل قيمه لعام 2008 وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية المعروفة التي حدثت في العام الأخير. في حين الناتج المحلي الإجمالي سجل ارتفاعاً متصاعداً من (36,243) عام 2005 إلى (107672) في عام 2008 ثم انخفض عام 2009 إلى (97302) ثم ارتفع إلى (121335) عام 2010 ليسجل أعلى ارتفاع له من عام 2003 إلى عام 2010 مما يؤشر إلى التباين والتفاوت بين كل من القيمة المضافة والناتج المحلي خلال تلك المدة.

2 – الإنتاج النفطي في العراق:

يعد العراق من الدول النفطية الكبيرة. ولديه من الإمكانيات التي تجعله مجهزاً رئيسياً للنفط في العالم، ويمكن ملاحظة نسبة إنتاج العراق من إجمالي أوبك من خلال جدول رقم (3) الذي يوضح أن نسبة مساهمة العراق في إنتاج أوبك تبلغ نحو (10%) وهي نسبة كبيرة في مجموع الإنتاج ضمن مجموعة دول أوبك والتي تعد الفائدة الإنتاجية للنفط الخام في العالم. فنصيب هذه المجموعة النفطية الرئيسية أكثر من 30% من العرض العالمي للنفط الخام. ما تقدم يؤشر إلى حجم الإنتاج النفطي في العراق كنسبة من إنتاج نفط أوبك للمدة من عام 2003 إلى عام 2011.

جدول(3) حجم الإنتاج للنفط في العراق للمدة (2003 – 2011) مليار / برميل

البيانات السنوات	حجم الإنتاج في العراق /مليار برميل (1)	حجم إنتاج أوبك مليار برميل (2)	النسبة (2:1)
2003	1377,3	26254,7	%5,5
2004	2107,1	29547	%8
2005	1853,1	30672	%6
2006	1957,2	30816	%6,5
2007	2,35,2	31,117,4	%7
2008	2,280,5	32,236,0	%7
2009	2336,2	29084,2	%8
2010	2,358,1	29180,4	%8
2011	2,668,0	29904,0	%9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد . أعداد مختلفة .

3- حجم الاحتياطي من النفط الخام:

يعد العراق من الدول التي تمتلك الاحتياطيات النفطية الكبيرة والمؤكدة . وكانت هذه الإمكانيات وراء نجاح جولات التراخيص النفطية التي تمت الإشارة إليها سابقاً أذ بين في الجدول رقم (4) تلك الاحتياطيات مقارنة باحتياطيات دول مجموعة أوبك وعلى المستوى العالمي. فضلاً عما هو مسجل من الاحتياطيات الرسمية . ويشار إلى أن العراق يمتلك احتياطيات ضخمة أخرى يقدرها بعض الخبراء بأكثر من (250) مليار برميل .

جدول (4) حجم احتياطي العراق من النفط الخام للمدة (2003-2011)

النسبة 3:1	النسبة 2:1	حجم احتياطي العالم/ مليار برميل (3)	حجم احتياطي أوبك / مليار برميل (2)	حجم احتياطي العراق / مليار برميل (1)	السنة
%10	%13	110,17	876,71	115,00	2003
%10,4	%12,8	1104,75	896,67	115,00	2004
%10	%12,7	1153,86	904,25	115,00	2005
%10,1	%12,5	1138,90	913,86	115,00	2006
%12	%12,1	1170,84	948,06	115,00	2007
%9,8	%12	1169,08	950,47	115,00	2008
%9,7	%12,6	1185,09	953,12	115,00	2009
%11,6	%14,3	1231,67	995,45	143,10	2010
%11,5	%14,5	123,84	996,07	143,10	2011

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة .
* استخرجت النسب من قبل الباحثة .

ولنا أن نتصور أهمية العراق في أمن الطاقة العالمية بما يمتلكه من احتياطيات، مقابل عدم قدرة المصادر الأخرى من الطاقة على سد الحاجة الفعلية للنفط الخام. وقد تعزز دور النفط الخام هذا في ضوء المشاكل التي تواجهها مصادر الطاقة الأخرى، مثلما حصل في اليابان بعد حادثة السونامي عام 2013. وما ترتب على ذلك من التلوث النووي بعد تعرض مفاعلاتها النووية إلى المخاطر والكوارث الطبيعية من الزلازل والبراكين. إن هذا الواقع سوف يمكن العراق من الحصول على إيرادات وفوائض مالية. لا بد من توظيفها في مجالات استثمارية واضحة وملائمة. وبالتالي يعد إنشاء صندوق سيادي أمراً مفترضاً تينياً .

4- مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:

بعد أن استعرضنا مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. لاشك فأن الصادرات النفطية من هذا القطاع تمثل نسبة تبلغ أكثر من (50%) من الناتج المحلي الإجمالي. وكما يشير إلى ذلك الجدول رقم (5) الذي يوضح قيمة الصادرات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة من (2003-2010) .

جدول (5) قيمة صادرات النفط الخام للمدة من (2003 – 2010)

النسبة (2:1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	قيمة الصادرات النفطية مليون دولار (1)	السنوات
%82	10621	8627	2003
%72	24700	17751	2004
%67	36,243	24058	2005
%60	54475	32242	2006
%46	74235	33712	2007
%59	107672	63,000	2008
%46	97302	438895	2009
%45	121335	54248	2010

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد . أعداد مختلفة .

ويلاحظ من الجدول السابق ارتفاع هذه النسبة عام 2003 إذ بلغت نحو 82% ثم انخفضت إلى (72%) عام 2004. وان انخفاض هذه النسبة يرجع إلى تذبذب وتفاوت صادرات النفط الخام في العراق بسبب العمليات التخريبية أو التعرض إلى ظروف مناخية وبيئية. فضلاً عن سبب لا يقل أهمية عما ذكر وهو تقادم البنى التحتية والنفطية من الأنابيب أو محطات التسويق. ولا ننسى أن ارتفاع نسب التضخم في العراق كما يشير إلى ذلك الجدول (6).

جدول (6) نسبة التضخم في العراق للمدة من (2000 – 2009)

السنة	معدل التضخم %
2000	4,9
2001	16,4
2002	19,3
2003	32,6
2004	26,9
2005	36,9
2009	53,2
2007	30,8
2008	2,7
2009	2,8

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لعام 2010، ص 65.

يتضح من الجدول السابق ارتفاع معدلات التضخم من (4,9%) في عام 2000 لتصل إلى (30,8%) عام 2007 إذ بلغت أعلى نسبة للتضخم في عام 2006 لتصل إلى (53,2%) ويعزى السبب إلى جوانب عديدة أهمها الجانب الأمني وعلى رغم من انخفاضها في عام 2007 إلى (30,8%) ولكنها بقيت مرتفعة مقارنة بمعظم الأعوام التي سبقتها مثل عام 2001، 2002، 2004. ولكنها انخفضت إلى أدنى مستوياتها في عام 2008 لتصل إلى (2,7%) بسبب السياسات المالية والنقدية التي اتخذها البنك المركزي العراقي. مما يصب في مصلحة الاقتصاد العراقي.

ثانياً: المبررات الداخلية:

تتعلق هذه المبررات بالواقع الذي يعيشه العراق ما بعد عام 2003، وتتناولها كالاتي:

1- تخلف البنى التحتية

كما هو معروف إن البنى التحتية في العراق تعرضت إلى التدمير والإهمال خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم. وأزداد التدمير بعد 2003/4/9 في ظل لاحتلال. بسبب ظروف الحرب فضلاً عن عمليات النهب والتدمير الذي مارسه جهات داخلية وخارجية مستغلة غياب السلطة والوعي الجماهيري بدوافع السعي إلى التخلص من (النظام البائد) بشتى الوسائل. ولتحقيق كل أهدافها من النيل من ذلك النظام، ولكن من جهة أخرى لم تدرك أن تلك البنى التحتية التي دمرت، هي ملك للشعب وليس السلطة الحاكمة وترتب على ذلك خسارة الكثير من المرافق العامة الحيوية والتي أنفق عليها مليارات الدولارات خلال أكثر من عشرين عاماً، ولاشك أن تدني وتخلف البنى التحتية انعكس على واقع النشاط الاقتصادي.

2- الفساد الإداري المالي في العراق

إن ظاهرة الفساد الإداري المالي ليست وليدة الظروف الحالية في العراق بل هي ظاهرة متجددة في الأجهزة الإدارية منذ تأسيس الدولة العراقية وتعاقب الأنظمة السياسية ولكنها ازدادت بعد عام 2003 لعدة أسباب أهمها ما سببه الاحتلال من فراغ سياسي وضعف الإدارة السياسية وتدني الوعي الاجتماعي بخطورة هذه الظاهرة. مما تسبب بضياح مئات الملايين من الدولارات في عقود لإعمار فضلاً عن هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. ما تقدم وغيره جعل موقع العراق عربياً وعالمياً يحتل مكاناً متقدماً بحسب مؤشرات الفساد للمدة (2003-2010) كما مبين في الجدول رقم (7).

جدول (7) موقع العراق عربياً وعالمياً حسب مؤشر أدراك الفساد

للمدة (2010-2003) للمدة من (2010-2003)

درجة المؤشر	الترتيب		السنوات
	عالمياً	عربياً	
2,2	113	16	2003
2,1	129	17	2004
2,2	137	17	2005
1,9	160	17	2006
1,4	178	16	2007
1,3	178	15	2008
1,5	176	18	2009
1,5	175	19	2010

المصدر: منظمة الشفافية الدولية / مؤشرات الفساد / متاح على شبكة المعلومات الدولية

[http:// www.transparency.org](http://www.transparency.org)

يتضح من الجدول السابق ارتفاع ترتيب العراق بحسب المؤشر عالمياً من (13) عام 2003 إلى المرتبة (175) عام 2010 وكذلك ارتفاع الترتيب عربياً من (16) عام 2003 إلى (19) في عام 2010. إذ يتم ترتيب البلدان من (1) وهي البلدان ذات الحجم الكبير في الفساد إلى (10) للبلدان الخالية من الفساد أو ذات الحجم الضئيل من الفساد، ما تقدم يؤشر بوضوح إلى أن هذه الظاهرة تعد من المبررات الداخلية التي تستوجب السعي الحثيث لإنشاء صندوق سيادي عراقي .

ثالثاً: المبررات الخارجية

لقد أريد من الاقتصاد العراقي ما بعد تحولات عام 2003 دمج في الاقتصاد العالمي استناداً، إلى امتلاكه مصدراً مهماً في ميزان الطاقة العالمية لا يمكن تغاضي النظر عنه بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الذي يمسك السلطة في العراق. وهذه الحقيقة التي لا يختلف عليها هي السبب الرئيسي في إسقاط (النظام البائد). وعلى هذا الأساس فإن على النظام السياسي الجديد في العراق، أن يتعامل بشكل جيد مع الأولويات والانتباه إلى ما يحصل من تحولات في النظام الاقتصادي العالمي والتعامل مع ثروة العراق النفطية بشفافية عالية لمصلحة أبناء الشعب العراقي وفي الوقت نفسه إدراك أن المحيط الإقليمي والدولي يضع في مقدمته التعامل مع العراق من زاوية مصالحه الاقتصادية والسياسية وبالتالي إدراك المخاطر الخارجية التي تحيط بالعراق، وفي مقدمة تلك العوامل المؤثرة على الصناعة الاستخراجية، سواء تلك المتعلقة بجوانب العرض والطلب العالمي على مصادر الطاقة المختلفة والنفط بشكل خاص أم تلك المتعلقة بالسياسات الاقتصادية للدول المستهلكة للرئيسة للنفط في العالم. وبالطبع أن الجميع يدرك أن النفط الخام من الموارد الناضبة غير المتجددة وهذه يحتم على الحكومات العراقية إن تحافظ على حقوق الأجيال القادمة بعد انتهاء عصر النفط الخام سواء في حالة نضوبه أم اكتشاف مصادر أخرى للطاقة، وهذا ما تحاول فعله الدول الصناعية المتقدمة.

ومن أهم العوامل الخارجية التي يستوجب تناولها هي كالاتي:

1- العلاقات مع دول الجوار

تعد العلاقات مع دول الجوار من العوامل الخارجية التي تؤدي دوراً واضحاً في التأثير على مجمل النشاطات الاقتصادية للاقتصاد العراقي، ويمكننا القول إن العراق لا يتمتع بعلاقات جيدة أو حتى طبيعية مع دول الجوار لأسباب عديدة، منها الحروب وتباين المواقف السياسية سواء قبل أم بعد 2003. ومن المفاهيم الواضحة أن العلاقات الجدلية أو التكاملية بين الاقتصاد والسياسة لا يمكن تجاوزها لما لها من آثار موضوعية تنعكس على نشاطات كل منها، فالعلاقات السياسية المتأزمة مع المحيط الإقليمي شكلت حافزاً للتدخل في أزماته الداخلية وبالتالي التأثير على الاقتصاد العراقي منذ عام 1958 ومروراً بأحداث الشمال ثم الحرب العراقية الإيرانية وهي الأطول على المستوى الإقليمي ثم حرب الكويت والتي تمخضت عن حصار جائر كان عقوبة جماعية للشعب العراقي والذي امتد لحد لأن كل تلك العوامل وغيرها كان لها الأثر الواضح على الاقتصاد العراقي .

ما تقدم يستوجب إعادة النظر بتلك العلاقات وتحسينها مما يؤهلها ان تكون داعمة للاقتصاد العراقي خاصة وان الموارد الاقتصادية التي يمتلكها العراق تمثل حافزاً مؤكداً لتنافس دول الجوار بتحسين تلك العلاقات وبالتالي سيكون لها الأثر الايجابي على مجمل الاقتصاد العراقي وهو ما يستلزم من القادة السياسيين أخذه بنظر الاعتبار مستقبلاً ووضع استراتيجية في هذا المجال تضع للجوانب الاقتصادية أولوية فائقة في العلاقات مع المحيط الإقليمي، وهذا يؤكد الحاجة الماسة إلى تبني صندوق سيادي عراقي لأن العامل الاقتصادي أوشك أن يكون العامل الرئيسي في تحفيز العلاقات بين الدول.

2- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية

تعد سلعة النفط الخام في مقدمة السلع الاقتصادية التي تخضع إلى التقلبات السعرية، وذلك لارتباطها بحالات الانتعاش والكساد التي تتعرض لها الاقتصاديات الرئيسة في العالم، أو أحيانا تعد الأسباب السياسية عاملاً مؤثراً في تحديد سعر البرميل في الأسواق العالمية، وهناك العديد من الأعوام التي تركت أثراً سلبياً وإيجابية على السعر. ويشير الجدول رقم (8) إلى أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية منذ بداية القرن الحالي (2000-2011).

جدول (8) أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية للمدة من عام (2000-2011)

البيانات السنوات	السعر الرسمي	الرقم القياسي بأسعار 2000	السعر الحقيقي بأسعار 2000
2000	27,7	100,9	27,6
2001	23,1	101,9	22,7
2002	24,3	103,5	23,5
2003	28,2	105,3	26,8
2004	36,0	107,5	33,5
2005	50,6	109,3	46,3
2006	61,0	112,1	54,4
2007	69,1	114,6	60,3
2008	94,4	116,9	80,8
2009	61,0	117,8	51,8
2010	77,4	119,0	65,0
2011	107,5	121,3	88,6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص 380.

يتضح من الجدول السابق تصاعد السعر الاسمي للبرميل من النفط الخام من بعد انخفاضه إلى (23,1) دولار في عام 2001 بسبب أحداث 11 سبتمبر، ثم أخذ اتجاه تصاعدياً حتى سجل عام 2008 نحو (94,4) دولار وهو العام الذي انفجرت فيه الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والتي على أثرها أنخفض السعر لأول مرة إلى (61) دولار للبرميل، وما يتعلق بالسعر الحقيقي بأسعار 2000 فإنها أخذت المسار نفسه الذي انتهجته الأسعار الاسمية. ويؤكد هذه الصعود الأرقام القياسية لأسعار النفط الخام الذي أخذت اتجاه تصاعدياً منذ عام 2000 حتى عام 2011.

أما ما يتعلق بسعر النفط العراقي فهو لا يخرج من سعر سلعة أوبك الذي يشير إليه جدول رقم (9) الذي يوضح السعر الفوري للنفط الخام في العراق للمدة (2007-2012) شهرياً.

جدول (9) السعر السنوي للنفط الخام إلى العراق للمدة (2007-2012)

السنوات الأشهر	2007	2008	2009	2010	2011	2012
كانون الثاني	47,64	85,11	39,47	76,46	93,59	110,21
شباط	51,19	88,80	39,66	73,32	101,21	116,21
آذار	55,99	97,19	44,94	77,24	110,37	121,96
نيسان	59,74	103,28	51,18	82,75	117,05	116,21
أيار	61,79	116,35	56,47	72,9	107,93	105,94
حزيران	64,9	124,46	68,18	72,14	106,65	92,02
تموز	70,53	127,00	64,32	73,39	109,87	98,16
أب	66,83	109,16	70,73	73,70	105,07	108,68

109,39	106,68	79,36	67,30	94,84	72,14	أيلول
106,66	105,00	82,14	72,63	67,99	77,47	تشرين الأول
105,45	108,47	88,09	75,55	49,11	86,26	تشرين الثاني
105,04	106,06	92,33	73,03	37,27	82,79	كانون الأول
108	106	79	60	92	66,5	المتوسط السنوي

Sources: OPFC, Bulletin, 1010 Vienna, Austria, Various Issues.

* المتوسط السنوي: استخرج من قبل الباحثة.

ثالثاً: تصميم مقترح لصندوق سيادي عراقي

من المتفق عليه أن عوائد الصادرات تتصف بالتذبذب من الحين إلى الآخر. إذ هي تتأثر بعوامل خارجية طالما أن مصدرها خارجي، فضلاً عن ذلك إنها تأتي من مصدر ناضب وغير مستدام وكل ذلك سوف يؤثر على خطط الأنفاق الحكومي في جميع المدد الزمنية. هناك العديد من الرؤى التي يتم طرحها لإنشاء الصندوق السيادي في العراق من قبل المهتمين بالشأن العراقي، وفي الحقيقة أن الموضوع ليس بالسهل كما يتصور بعضهم إطلاقاً، ومن هنا إن هذا الاختلاف سيعطل الإنشاء إلى فترة ليست بقصيرة، لعدة أسباب من أبرزها الصراعات السياسية بين الكتل السياسية الحاكمة، ولعل ما يشهده العراق من الصراع المحتدم بين الحكومة الاتحادية والحكومة إقليم كردستان لدليل على عمق الخلافات حول إدارة الثروة النفطية بسبب عدم إقرار قانون النفط، هذا القانون الذي طرح في 2007/1/15. ولم يناقش أو يقرأ قراءة أولية في البرلمان حتى اليوم، ويحمل العديد من المواد ومنها المادة الثانية التي تنص على ما يلي:

1- بلوغ أعلى مستوى من الزيادة في الاحتياطات للإنتاج.

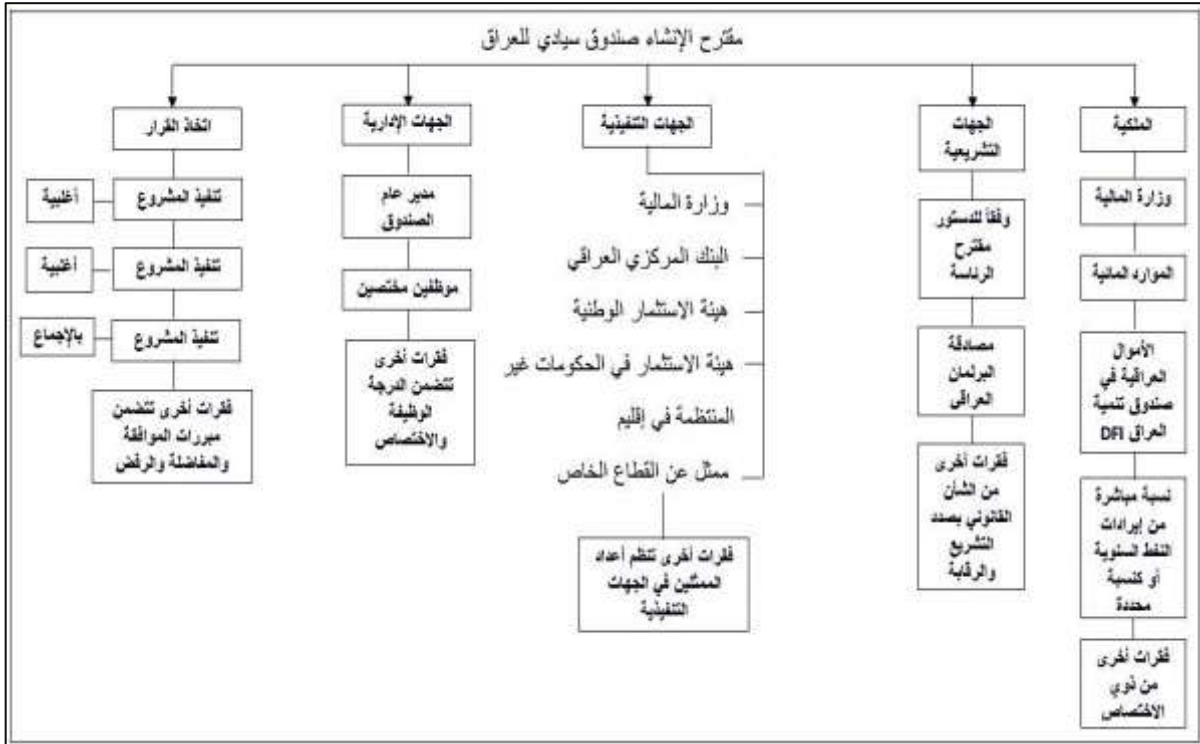
2- الاستثمار الأمثل للثروة النفطية والغازية من أجل تعظيم الموارد المالية للعراق.

3- ضمان نقل التكنولوجيا وتدريب وتطوير العاملين العراقيين في الصناعة النفطية.

ومن الجدير بالذكر إن مشروع قانون النفط والغاز المقترح يحتوي على (42) مادة موزعة في ثمانية فصول. فضلاً عما تقدم إن الاقتصاد العراقي مازال مكبلاً بالبند السابع على الرغم من إلغاء بعض فقراته وبالتالي فإن إنشاء صندوق سيادي عراقي يحمي أموال العراق من المخاطر المختلفة، بات أمراً لا بد من دراسة إمكانية ذلك لأهمية الموضوع وبالطبع إن فكرة إنشاء هذا الصندوق ليست بالجديدة ولعل أول من طرح هذه الفكرة هو الاقتصادي الأمريكي (ستيفن كلمونز) نائب رئيس مؤسسة أمريكا الجديدة للأبحاث في مقال نشر في 9 نيسان 2003 حول فكرة تطبيق تجربة الاسكا في توزيع عوائد النفط في العراق ويذكر هذا الاقتراح أن يقام صندوق يخصص له ما يقارب (40%) من إجمالي العائدات النفطية توزع على العراقيين⁽¹⁾، وقد جرى تعديل على هذا المقترح من قبل (توماس بالي) بالشكل الذي يتطابق مع الهدف المعلن للإدارة الأمريكية في تطوير الديمقراطية وذلك عندما دعي إلى إنشاء صندوق وربحه عائدات النفط العراقية، والبدء بشكل مباشر بتوزيع ما يتلقاه من أموال على العراقيين فوراً من خلال تخصيص نسبة تصل إلى (25%) من العائدات. ويقترح كذلك إقامة صندوق أخرى مماثل يقوم بتخصيص وتوزيع قسم من العوائد النفطية على الإدارات المحلية والإقليمية وفقاً لعدد السكان⁽²⁾. ونسوق المخطط التالي المقترح للصندوق السيادي العراقي وكما مبين أدناه.

1 - مجيد الهيتي، ثروة العراق النفطية من أداة للدكتاتورية إلى قاعدة محتملة للديمقراطية، في النفط والاستعداد، الاقتصاد السياسي للدولة الربعية، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2007، ص 320.

2 - توماس بالي، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية، صناديق توزيع العائدات على المواطنين: نموذج مشكلة النفط في العراق، في النفط والاستعداد، الاقتصاد السياسي للدولة الربعية، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2007، ص 337.



المصدر: تم إعداده من قبل الباحثة

ولا بد من الإشارة أولاً إلى أن المقترح لإنشاء الصندوق السيادي العراقي السابق لا يمكن اعتباره وثيقة مكتملة الجوانب والفقرات التي وردت فيه، لكنه هو محاولة جادة يمكن أن تسهم في تحقيق الغاية من قيام الصندوق، وكما هو معروف إن أي نموذج مقترح يبقى قابلاً للإضافة والحدف والتعديل أثناء أو بعد تطبيق أو عمل الصندوق ولهذا وردت في كل من الجوانب المعدة في المقترح بما يتعلق منها في جهة الملكية أو الجهات التشريعية والتنفيذية والإدارية واتخاذ القرار، فقرة أخيرة في كل مما ورد في المقترح تحمل عبارة فقرات أخرى يمكن أن يتضمنها مقترحنا هذا. في كل الجهات المشار إليها في المقترح، فلا يمكن الجزم بان هناك مقترح متكامل ولذا فان الفقرة الأخيرة لكل جانب مما ورد في المخطط المقترح ليكون إضافة لأصحاب الشأن في كل من الجهات الوارد ذكرها في المقترح، فعلى سبيل المثال ما يتعلق بالملكية، فأنها في مقترحنا تكون وزارة المالية، فضلاً عن قسم الموارد المالية لوجود أقسام كثيرة ومتشعبة في هذه الوزارة وما هي الأموال التي تدخل في حيز هذه الصندوق، كالأموال في صندوق تنمية العراق (DFI) أو نسبة مباشرة من إيرادات النفط أو نسبة محددة كذلك الحال بالنسبة للجهات التشريعية، فهل يكون المقترح من قبل رئاسة الوزراء كما تضمن الدستور ويصادق عليه من قبل البرلمان العراقي أو عدد من البرلمانيين يقدمون مقترحاً ليصادق عليه البرلمان، أو مقترح يقدم من رئاسة الجمهورية ليقدّم للبرلمان للمصادقة عليه، فأن الفقرة الأخيرة المشار إليها في مقدمتنا للمقترح. تتيح لذوي الاختصاص في الشأن القانوني بوضع الآليات بهذا الشأن، لكن يبقى المخطط المقترح هو النواة الأولى لإنشاء الصندوق السيادي العراقي هو الغاية المنشودة من البحث.

فقد ورد في المقترح بقيام رئاسة الوزراء بإعداد المقترح كما ورد في الدستور ويقدم القانون للبرلمان لتشريعه وتقوم رئاسة الجمهورية بالتصديق عليه، على أن يكون البرلمان الجهة المسؤولة عن كيفية تحويله بالخيارات المطروحة وتحديد النسبة من الأرباح التي يحققها وبالتالي تشريع توزيع تلك الأرباح على شرائح المجتمع العراقي أذ يتولى عملية الأشراف والرقابة من خلال اللجان الخاصة بهذا الشأن.

أما بصدد الجهات التنفيذية، فتناول المقترح لجنة مشتركة مؤلفة من (وزارة المالية + البنك المركزي العراقي + هيئة الاستثمار الوطنية + هيئات الاستثمار في الحكومات غير المنتظمة في إقليم + ممثل عن القطاع الخاص) فضلاً عن الفقرة الأخيرة التي تتضمن أعداد الممثلين من تلك

الجهات. فمثلاً يكون ممثل واحد عن هيئة الاستثمار في الحكومات غير المنتظمة بإقليم أو يكون ممثلاً لكل هيئة من تلك الحكومات ، فضلاً عن ممثل القطاع الخاص يكون من اتحاد رجال الأعمال أو اتحاد المقاولين أو غرفة التجارة أو يمثل الجميع. أما بصدد الجهات الإدارية والمتضمنة منصب مدير عام الصندوق هل يكون بالتعيين أو الانتخاب، لتعذر آلية مناسبة لعملية الانتخاب لصندوق في طور الإنشاء . فالمقترح مع تعيين مدير عام للصندوق على وفق شروط وضوابط تضمن تحقيق الأهداف المنشودة في الصندوق وأهمها أن يكون مستقلاً عن الارتباطات السياسية ومن الشخصيات التي تتمتع بمؤهلات علمية وإدارية واضحة ويتصف بالمؤهل العلمي وبروح المسؤولية الوطنية ومشهود له بالنزاهة كي يمنح الصلاحيات العديدة التي يستطيع من خلالها صنع وتطوير السياسات الاستثمارية وسياسة سحب الأموال وتقديم التقارير والبلاغات إلى البرلمان بشكل شهري وسنوي وبالتشاور مع الجهات التنفيذية الأخرى. وما يتعلق بالموظفين فيتم اختيارهم على أساس الخبرة والتخصص ومن الاختصاصات من الاقتصاديين والمحاسبين والمبرمجين والباحثين والمهندسين كافة وبالتشاور مع مدير الصندوق، فضلاً عن أصحاب الخبرات في المشاريع الاستثمارية من القطاع الخاص المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.

أما بصدد اتخاذ القرارات فيتم ذلك على وفق المصلحة العليا للشعب على أساس اختيار فرص الاستثمار الناجحة بحسب الميزة النسبية في المشروع المقترح ، وليس على الأساس المناطقي أو العرقي ويتم ذلك بالتصويت بالأغلبية من الجهات التنفيذية. على أن يتضمن كل اختيار من الجهات التنفيذية مبررات المفاضلة في عملية الاختيار.

رؤياً لا بد منها/ لاشك إن هناك جدلاً محتدماً في العراق حول كيفية التعامل مع الفائض المالي من النقد الأجنبي الحالي أو ذلك المتوقع الحصول عليه في المستقبل بعد جني ثمار جولات التراخيص النفطية والغازية، وعليه لا بد من إعداد الدراسات التي تهتم بالعوائد المتوقعة في المستقبل وضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية ومن خلال إفرازات ما يجري نرى ما يأتي:

أولاً- واقع الرؤيا

إن السمة البارزة لنظر التشاؤم يرجع مصدرها إلى أسباب سياسية في جوهرها. فكل فريق يحاول أن يفرض رؤيته بدوافع حزبية خاصة به مما أدى إلى غياب رؤية المصلحة العليا للوطن والمواطن، وعلية نرى من ينادي بضرورة توزيع الفائض السنوي من عائدات النفط على الشعب العراقي بصورة مباشرة، مبرراً هذه الدعوة بأنها سوف تقلل من درجات الحرمان التي تعيشها شرائح كثيرة من الشعب العراقي، وفي الواقع إن دوافع هذه القرارات هي دوافع سياسية لكسب الناخبين.

ثانياً – نظرة التفاعل

يرجع مصدر التفاعل إلى ما هو متوقع أن يحصل عليه العراق من فوائض مالية كبيرة عندما يبلغ في إنتاجية أقصى ما يمكن بحسب التوقعات ما بعد 2016 أذ من المتوقع أن يصل مستوى التصدير إلى (6) ملايين برميل يومياً، وبالتالي فإن إنشاء صندوق سيادي سوف يحقق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على وفق هذه الرؤيا يمكن أن يسهم هذا المقترح في تحقيق ما يلي:

- تطوير الصناعة النفطية بشكل تلقائي وذلك لشعور الدولة بالحاجة إلى استمرارية عمل الصندوق المقترح.

- إنهاء الجدل الدائر بين الفرقاء السياسيين اليوم في كيفية التصرف بالفوائض النفطية السنوية .
- التفكير جدياً بإيجاد وسائل أخرى للتصرف في الإيرادات النفطية، من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى (الزراعة والصناعة) .

فضلاً عن محاولته لمنع فصل طبيعة العلاقة بين الدخل والعمل والحالة الأخيرة ستحبط في حالة حصول حوافز للقادرين على العمل أو البحث عنه، ويمكن الاستدلال في هذا الشأن بالمقولة المشهورة (علمه كيف يصطاد السمكة بدلاً من أن تعطيه سمكة).

وبناءً على ما تقدم ترى الباحثة إن متطلبات المشروع المقترح لإنشاء صندوق سيادي عراقي. تتوفر فيه كل مبررات و دلالات فرص النجاح على وفق المؤشرات التي تمت الإشارة إليها في سياق بحثنا هذا، ولكن انعدام الإجماع السياسي لا يشير إلى توفر المناخ الملائم والظروف المناسبة نتيجة لما يمر به العراق من تجاذبات سياسية معقدة لمثل هكذا مشاريع استراتيجية. ولكن هذا لا يعقينا في الوقت نفسه من المحاولات الجادة بهذا الشأن، ولا بد من التعامل مع الفائض المالي للعراق بحكمة، ومن خلال القيام على الأقل في الأجل القصير باستحوذات في الشركات النفطية العاملة في العراق، وبالطبع لا يحق لأي طرف بالانفراد باتخاذ القرار حول مقترح المشروع، لان الجميع عليه التفكير مرتين عند استخدام المال العام في حين استخدام مالك الخاص عليك التفكير مرة واحدة.

الاستنتاجات:

- 1- لعبت الصناديق السيادية دوراً مؤثراً في الدول التي تمتلكها في امتصاص الصدمات الخارجية التي تعرضت لها أسعار الموارد الطبيعية التي تمثل نسبة ليس من إجمالي صادراتها والتي تنعكس على إيراداتها العامة، وهي بذلك مثلت دوراً استقرارياً في إقتصادياتها.
- 2- تبين أن الدول المنتجة للنفط السبابة في إنشاء الصناديق السيادية لاسيما الدول ذات الطاقة الاستيعابية القليلة للثروات النفطية مثل (دولة الكويت)، إلى جانب ذلك إن هذا المصدر المالي يأتي من سلعة ناضبة غير متجددة وعلى هذا الأساس جاءت فكرة الإنشاء بهدف توفير مصادر للعيش الكريم ولتحقيق تنمية مستدامة وحق الأجيال القادمة .
- 3- تبنى العراق ما بعد عام 2003 العديد من السياسات والإجراءات الاقتصادية والقانونية للانتقال من مرحلة التخطيط الشامل إلى نظام السوق في محاولة لتحرير الاقتصاد ومحاولة دمج في الاقتصاد العالمي، هذا الوضع الجديد وفر أمكانية إقامة صندوق سيادي عراقي من أجل حصر الموارد المالية الفائضة وتلك الموجودة في صندوق تنمية العراق (FDI) .
- 4- تقف عدة مبررات تشجع العراق أو تدفع به إلى تبني فكرة إنشاء المشروع المقترح وهو إنشاء صندوق سيادي عراقي من ذلك إعادة وإعمار العراق في ظل تخلف البنى التحتية، والفساد الإداري والمالي. وإعادة الثقة مع دول الجوار بعد أن تعرضت العلاقات الخارجية للعراق للتدهور في الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، فضلا عن ذلك لتلافي تدهور أسعار الصرف للدولار الأمريكي الذي يسعر به البرميل من النفط الخام بين الحين والآخر في الأسواق المالية العالمية.
- 5- قد تتحقق من المقترح المنشود التهذئة السياسية التي يحتاجها العراق بعد صراعات وتناصرات بين النخب السياسية في العراق وتوحيد الرؤى السياسية حول كيفية التصرف بالفوائض المالية المتحققة سنوياً للعراق من الصادرات النفطية التي يتوقع لها أن تقفز إلى خمسة ملايين برميل في غضون (3) سنوات ربما يجعل الحكومة تقتصر أعمالها على الإدارة دون التفكير بالاستحواذ على المال العام لغرض تحقيق أهداف طرف سياسي على حساب آخر.

التوصيات:

- 1- لا بد من تحديد أوليات الاستثمار لموارد الصندوق عن طريق دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية المقترحة.
- 2- السعي إلى تحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية للعراق مع دول الجوار بشكل خاص والدول الأخرى بشكل عام، حتى يتمكن العراق الاستثمار في أكثر من دولة بما يضمن تحقيق الفوائد المرجوة من هذا الاستثمار .
- 3- ضرورة أن يتمتع الصندوق المقترح بالاستقلالية عن السلطات الحكومية، ولكن هذا لا يمانع التنسيق مع السلطتين المالية والنقدية .
- 4- السعي إلى تنويع المصادر المالية للصندوق المقترح دون اقتصره على المصادر الطبيعية (النفط والغاز) بل إيجاد قنوات تمويلية أخرى مصادرها القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) وعلى اعتبار أن المصادر الأولى تتعرض إلى تقلبات في السوق العالمية .

- 5- مساندة الجهود الدولية التي تقوم بها الدول النفطية في إيجاد عملة دولية أخرى لتقويم البرميل النفطي في العالم بدلاً من الدولار الأمريكي الذي يتعرض إلى مشاكل في السوق العملات الدولية بسبب المصاعب الاقتصادية الأمريكية من حين إلى آخر .
- 6- توخي الحذر في الحكم على النتائج المتوقعة من إنشاء الصندوق السيادي العراقي في الأمد القصير في ظل الضبابية التي تلف الفوائض المالية العراقية المتوفرة في صندوق تنمية العراق (FDI) أو عدم التأكد من نجاح جولات التراخيص النفطية والعجوزات الدائمة في الموازنة المالية العامة للعراق وغياب الحسابات الختامية السنوية لها، بل إن الحكم النهائي يفترض أن ينصب على النتائج المرجوة في المديين المتوسط والبعيد .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- (1) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، دور صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي في ظل مبادئ الشفافية والحوكمة، المجلد الثاني والستون، العدد الثاني، 2012 .
- (2) توماس بالي، مكافحة لجنة الموارد الطبيعية، صناديق توزيع العائدات على المواطنين: نموذج مشكلة النفط في العراق، في النفط والاستبدال، الاقتصاد السياسي للدولة الربيعية، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007.
- (3) جاسم مناعي، ظاهرة صناديق الثروة السيادية، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، مارس 2008.
- (4) رافع احمد حسن، الصناديق السيادية في الدول النفطية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي (دراسة تجارب دولية) ومحاولة تطبيقها في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011 .
- (5) سيفن بيرنت، حين يتكلم المال: صناديق الثروة السيادية العربية في خطاب العولمة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، أكتوبر / تشرين الأول، 2008 .
- (6) مجيد الهيتي، ثروة العراق النفطية من أداة للدكتاتورية الى قاعدة محتملة للديمقراطية، في النفط والاستبدال، الاقتصاد السياسي للدولة الربيعية، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007.
- (7) هشام حنظل عبد الباقي، رؤية لتفعيل دور صناديق لثروة السيادية لتجنب الأزمات المالية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة التعاون، جامعة البحرين، السنة الثانية والعشرين، العدد 69، مارس 2010.
- (8) واثق علي محي المنصوري، الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010.
- (9) التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أعداد مختلفة.
- (10) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لعام 2010، ص 65 .
- (11) منظمة الشفافية الدولية/ مؤشرات الفساد/ متاح على شبكة المعلومات الدولية

<http://www.transparency.org>

ثانياً: - المصادر الأجنبية

- (1) Imf, sovereign wealth funds: A work Agenda, Working paper (Washington, DC: Imf, 2008), p. 4.
- (2) Eric C. Anderson , Take the money aundrun, swfs and the demise of American prosperity, London, Green Wood publishing Group Inc., First pub, ishcd, 2009, p. 5.
- (3) Global Fin ancalst ability Report, Financial market Turbulence, causes, consetuernes and policies, washing ton Dc, IMF, October 2007, p. 46.
- (4) Mckinmsey Global Institute: at <http://www.mckincey.com/mig7>
- (5) Swf Institute, Fund Raukigs, June, 2012, p. 12.
- (6) OPFC, Bulletin,1010 Vienna, Austria, Various Issues.